دور عمادة البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر

في تعزيز مجتمع المعرفة ـ الواقع والتحديات

دراسة تطبيقية على عمادة البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

بالفترة 2010م ـ2025م

د. مدثر حماد الشيخ التجاني

عميد عمادة البحث العلمي والتأليف والنشر

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة التطبيقية دور عمادة البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في تعزيز مجتمع المعرفة، من خلال رصد واقعها وتحليل التحديات التي واجهتها خلال الفترة من (2010م إلى 2025م) .تمثلت مشكلة الدراسة في النقص الحاد في أثر العمادات والمراكز البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الدول الأقل نمواً على التنمية المجتمعية، وضآلة مساهمتها في صناعة القرار وتلبية متطلبات مجتمع المعرفة .هدفت الدراسة إلى الكشف عن كفاءة المجلات العلمية والمستودعات الرقمية التابعة للعمادة، وتبيان دورها في بناء القدرات البحثية، وتشجيع التأليف والترجمة، وتحديد المعوقات التي تحد من أدائها الاستراتيجي .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى منهج تحليل المضمون للوائح والأنظمة، واستُخدمت الاستبانة القصدية كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة بلغت (30) فرداً من العمداء ورؤساء الأقسام والخبراء بالعمادة. ومن أبرز نتائج الدراسة: أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر وذو دلالة إحصائية لدور العمادة في دعم البحث العلمي والنشر وتشجيع التأليف على تعزيز مجتمع المعرفة . ساهمت العمادة بفاعلية في توفير منصات النشر المفتوحة والمجلات المحكمة، حيث أصدرت (64) عدداً تتضمن أكثر من (800) بحث محكم، مما عزز التراكم المعرفي . وأهم ما أوصت به الدراسة: ضرورة التحول الكامل نحو النشر الإلكتروني التفاعلي، وزيادة التمويل المالي المخصص للأبحاث والتأليف الجماعي، وبناء شراكات دولية مع منصات النشر العالمية، وتفعيل برامج الإعلام المعرفي والتواصل المجتمعي المباشر .

الكلمات المفتاحية :عمادة البحث العلمي، مجتمع المعرفة، النشر العلمي، المجلات المحكمة، التحديات البحثية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

Abstract:

This applied study examined the role of the Deanship of Scientific Research, Publication, Translation, and Authorship at the University of the Holy Quran and Islamic Sciences in promoting a knowledge society, analysing its status and key challenges during the period from (2010 to 2025). The research problem addresses the limited impact of research deanships and centres in higher education institutions within less developed countries on comprehensive societal development, alongside their minimal contribution to decision-making and fulfilling the demands of a knowledge-based society. The study aimed to evaluate the efficiency of the Deanship's academic journals and digital repositories, demonstrate its role in building research capacity, encourage authorship and translation, and identify structural obstacles hindering its strategic performance.

The researcher adopted a descriptive-analytical approach combined with content analysis of relevant bylaws and regulations. A purposive questionnaire was utilized as the primary tool for collecting field data from a sample of (30) experts, including deans, department heads, and specialists within the Deanship. The main findings of the study are summarized as follows: There is a direct, statistically significant relationship between the Deanship's efforts in supporting scientific research, publishing, and authorship, and the enhancement of the knowledge society. The Deanship effectively contributed to providing open-access publishing platforms and peer-reviewed journals, issuing (64) volumes containing over (800) peer-reviewed papers, thereby enriching the knowledge base. And others. The study recommended a full transition toward interactive electronic publishing, increasing financial

funding for research and collaborative authorship, establishing international partnerships with global indexing platforms, and activating knowledge-driven media and community outreach programs.

Keywords: Deanship of Scientific Research, Knowledge Society, Academic Publishing, Peer-Reviewed Journals, Research Challenges, University of the Holy Quran and Islamic Sciences.

المقدمة:

يعد التعليم الجامعي من الأدوات التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معاً، وإذا كانت معظم الجامعات تعمل في بيئات لا تستطيع التحكم فيها، فإن بقاء الجامعة ونجاحها يتوقف على استجابتها الفعالة للعديد من القوى والمتغيرات، وفي مقدمتها العولمة والمنافسة العالمية لما لها من تأثير واضح على الإدارة الجامعية وقدرتها على انتاج المعرفة وتداولها، واستخدامها، ثم إعادة إنتاجها وتنفيذها، ولقد أصبحت المعرفة أداة هامة لأنها العنصر الأساسي في دفع عملية التنمية القائمة على اقتصاد المعرفة.

وفي ظل تنامي التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة أصبحت الجامعات هي المصدر الأول لإنتاج الأفكار، فتحولت مراكز البحث العلمي وعمادات البحث العلمي بها من جهة إدارية وبحثية رقابية أكاديمية، الى وسيط معرفي كامل وشريك استراتيجي في التنمية المجتمعية المستدامة من خلال نشر وإدارة النتائج العلمية، وبذلك اتسعت دائرة نشاط المراكز والعمادات من حيث الكم والكيف ونوعية المساهمات التي تقدمها فهي لا تكتفي فقط بتنظيم الأبحاث، بل تلعب الدور الأكبر في نشر وتعزيز المعرفة وتحويل النتائج النظرية إلى واقع ملموس يخدم المجتمع. وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم المراكز البحثية والعمادات بعدة مهام تتمثل في بناء قدرات الباحثين

وتمويل الأبحاث ونشرها وخلق سياسات مرنة تساهم في إنتاج بحوث رصينة ومحكمة وتتعاون مع جهات داخلية أو خارجية لتوسيع مواعين النشر.

أ. مشكلة الدراسة:

المتابع للتطور والتنمية المجتمعية في العالم المتقدم يجد أن الركيزة الأساسية في هذه التنمية المجتمعية في كافة المجالات هي المراكز البحثية وعمادات البحث العلمي من خلال مهامها وعمليات البحث العلمي وإدارة مخرجاته التي تعزز مجتمع المعرفة، سواء في التعرف على المشكلات، أو إيجاد الحلول لها أو التعريف بالقضايا المؤيدة بنتائج بحثية والتي تهم المجتمع مما يبرز مكانة المراكز البحثية وعمادات البحث العلمي بالجامعات في معالجة تلك القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع في العالم المتطور، وبالرغم من وجود العديد من المراكز البحثية وعمادات للبحث العلمي بالجامعات في الدول الأقل نمواً وتطوراً يلحظ الدور الباهت لتلك المراكز البحثية وعمادات البحث العلمي في عملية التنمية المجتمعية وضعف تبوأها لدورها الريادي الحيوي في المشاركة حل قضايا المجتمع وفي صنع القرارات أو تقديم ما يلزم من مشورة رغم كثرة البحوث الرصينة التي تنتجها مما جعلها مهامها في عملية التنمية المجتمعية التي تهم المجتمع غير مرضية لدى كثير من المهتمين وبالتالي جهودها في تعزيز مجتمع المعرفة، ومن هنا يشكل تحقيق وتعزيز مجتمع المعرفة تحدياً كبيراً يتحتم أن تستجيب له الجامعة من خلال أنشطتها المناطة بها عمادة البحث العلمي. وتتمثل المشكلة في التساؤل الرئيس:

ب. تساؤلات الدراسة:

ما هي على المهام الحيوية التي تقوم بها عمادة البحث العلمي وتسهم في تعزيز مجتمع المعرفة؟

وينبثق عنه عدة أسئلة فرعية:

1. ما هو مجتمع المعرفة وما هي ملامحه، وما أهم خصائصه؟
2. ما دور الجامعة في الاستجابة لتحدي مجتمع المعرفة؟
3. ما مدى كفاءة المجلات العلمية والمستودعات الرقمية التابعة للعمادة في **نشر الأبحاث** لتعزيز مجتمع المعرفة على الصعيدين المحلي والدولي؟
4. كيف تساهم العمادة في **بناء القدرات** البحثية بما يسهم في تعزيز مجتمع المعرفة؟
5. ماهي الآليات التي تتبعها العمادة في التمويل والمنح **لدعم البحث العلمي** وتشجيع التأليف من خلال (سياسات النشر المرنة) مما يعزز مجتمع المعرفة؟
6. كيف تساهم الانشطة العلمية الصادرة عن العمادة في **نشر الثقافة العلمية** بما يعزز مجتمع المعرفة؟
7. كيف تستفيد العمادة من **التعاون مع المؤسسات العلمية الدولية** في تعزيز مجتمع المعرفة؟
8. ما هي **التحديات** التي تواجه العمادة في عملية تعزيز مجتمع المعرفة؟

ج. أهمية الدراسة:

1. وضع تصور للدور الاستراتيجي الحالي لعمادة البحث العلمي، من خلال تحديد المهام الحيوية التي تقوم بها في دعم وتوجيه الحراك المعرفي داخل الجامعة.
2. مساعدة العمادة في تطوير آلياتها بناءً على نتائج البحث العلمية والميدانية.
3. تزويد صناع القرار في العمادة بتصور واضح حول فعالية سياسات النشر الحالية.
4. تقييم واقع التأليف وقياس مدى مساهمة العمادة في إثراء المحتوى العلمي عبر تشجيع التأليف.

5. التعرف على كفاءة المجلات العلمية والمستودعات الرقمية التابعة للعمادة في نشر المعرفة على الصعيدين المحلي والدولي.
6. حصر التحديات التي تواجه العمادة والباحثين في عملية نشر المعرفة وتقديم مقترحات لتجاوزها.
7. إضافة مرجع جديد للمكتبة الأكاديمية يتناول دور المراكز البحثية وعمادات البحث العلمي في تعزيز مجتمع المعرفة.

د. **أهداف الدراسة:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف كفاءة المجلات العلمية والمستودعات الرقمية التابعة للعمادة في **نشر الأبحاث** لتعزيز مجتمع المعرفة على الصعيدين المحلي والدولي.
2. بيان كيف تساهم العمادة في **بناء القدرات** البحثية لدي الباحثين.
3. التعرف على الآليات التي تتبعها العمادة في التمويل والمنح **لدعم البحث العلمي** وتشجيع التأليف والترجمة الأكاديمية **(سياسات النشر المرنة)** مما يعزز مجتمع المعرفة.
4. رصد الانشطة العلمية الصادرة عن العمادة في **نشر الثقافة العلمية** بما يعزز مجتمع المعرفة..
5. الوقوف على جهود العمادة في **التعاون مع المؤسسات العلمية الدولية** في تعزيز مجتمع المعرفة.
6. التعرف على **التحديات** التي تواجه العمادة في عملية تعزيز مجتمع المعرفة.

هـ. **فروض الدراسة:** ولإجابة على تساؤلات البحث يفترض الباحث الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المهام الحيوية بالعمادة وتعزيز مجتمع المعرفة.

ويتفرع منها ست فرضيات جزئية:

- الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **دعم البحث العلمي** وتعزيز مجتمع المعرفة.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **نشر الأبحاث** وتعزيز مجتمع المعرفة
- الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **بناء القدرات البحثية** وتعزيز مجتمع المعرفة.
- الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **تشجيع التأليف** وتعزيز مجتمع المعرفة
- الفرضية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **نشر الثقافة العلمية** وتعزيز مجتمع المعرفة.
- الفرضية السادسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **التعاون الدولي** وتعزيز مجتمع المعرفة.

و. منهج الدراسة:

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي لمراجعة الأدبيات السابقة، وكذلك يستخدم منهج تحليل المضمون لتحليل اللوائح والأنظمة الخاصة بعمادة البحث العلمي، وتوصيف دورها في نشر المعرفة بناءً على البيانات المتوفرة، ومنهج دراسة الحالة كمنهج مساعد.

ز. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة دور عمادة البحث في تعزيز مجتمع المعرفة.

الحدود المكانية: عمادة البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

الحدود الزمانية: بالفترة من 2010م ـ2025م

ح. المصطلحات الدراسة:

1. **المجتمع**[1]: يمكن فهم "المجتمع" أنه مجموعة منظمة من الأفراد والمؤسسات المرتبطين معاً سواء أكان ذلك لأغراض دينية أم ثقافية أم علمية، أم سياسية، أم لأي غرض آخر، وتحكم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات مجموعة من القواعد والظروف الموضوعية التي تعطي لهذا المجتمع شكلاً وملامح محددة.

2. **المعرفة:** للتعرف على معني مصطلح المعرفة لابد من تحديد الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة، من أجل التعرف على دلالة ومضمون هذه الكلمات وفيما يلي تعريف كل منها:

1/ ضياء الدين زاهر، مستقبل التعليم الجامعي العربي «رؤى تنموية»، مطبوعات المركز العربي للتعليم والتنمية، الجزء الأول ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007م.

3. **البيانات**: البيانات هي المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات ويسهل إتاحتها ويجب معالجتها لتكون ذات معني، وقد تكون بيان رقمي أو مفردات أو حروف[1].

4. **المعلومات**[2]: هي ناتج معالجة البيانات، تحليلاً أو تركيباً، لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات، أو تشير إليه، من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وغيرها، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية، والطرق الإحصائية، والرياضية والمنطقية. أو من خلال إقامة النماذج.

5. **الذكاء**[3]: يوجد فرق جوهري بين اكتساب المعارف القائمة بالفعل وبين إنتاج المعارف الجديدة، فالذكاء هو الطاقة الذهنية التي تطبق على المعرفة السابقة في اكتشاف العلاقات التي تنطوي على الظواهر، والتكيف الذاتي مع المتغيرات الطارئة، فالذكاء هو القدرة على التعلم أو الفهم أو التعامل مع المواقف الجديدة.

6. **مجتمع المعرفة**: يعرف بأنه ذلك المجتمع الذي يعتمد على المعرفة في محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية بكل ما يتطلبه ذلك من عاملين في مجال المعرفة ومستخدمين لها.

1 /هشام كتوعة، نظم المعلومات الإدارية، جدة، 1422هـ، ص 28.

2 / المرجع السابق نفسه، ص47.

3 / آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي، ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة، 1993م، ص ١٧٢.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة لطيفة البرق[1]:

تمثلت مشكلة البحث في محدودية التأثير للمراكز البحثية في المجتمع، مما افترض سؤالاً حول ما هو دور المراكز البحثية في نشر المعرفة وماهي المشكلات التي تواجهها. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت لنتائج أهمها لا يوجد اهتمام جاد بالحث العلمي داخل الكلية وعدم توفر الأجهزة والمختبرات البحثية ونقص التدريب وعدم الاستقرار الأمني وقلة الحوافز المشجعة للابتكار وارتفاع تكاليف إجراء البحوث ووصت الباحثة بزيادة المخصصات المالية لدعم نشر البحوث ورفع جودة البحث العلمي وفقاً للمعايير العالمية وإظهار الشفافية والتحرر من قيود سرية المعلومات.

الدراسة الثانية: دراسة نوال هويمل[2]:

هدفت الدراسة للتعرف على دور عمادة البحث العلمي في تنمية مهارات الطلاب واستخدمت الباحثة المنهج المسحي والمنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات وتمثلت النتائج في أن تنمية المهارات جاءت بمستوى بمتوسط (2.86) ووصت الباحثة بزيادة عدد الندوات والدورات التدريبية وورش العمل.

1/ لطيفة عمر البرق، **دور المركزية العلمية في إثراء المعرفة والبحث العلمي**، دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرت، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 67.

2 – نوال عبد العزيز هويمل، **دور عمادة البحث العلمي في تنمية المهارات**، دراسة تطبيقية على عينة من الطالبات، جامعة الملك السعودية، المملكة الربية السعودية، 2018م.

الدراسة الثالثة: فيطس السعيد[1]:

هدفت الدراسة للتعرف على دور النشر في تطوير المعرفة العلمية واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها وجود مشكلات إدارية وفنية ومالية توثر على عملية إعداد المقالات البحثية وتحليل البيانات أو اجراء تجارب تساهم في تطوير العلم والمعرفة ووصي الباحث بتقديم البحوث العلمية المحكمة وتعزيز جودة البحث من المراجعة العلمية وتبادل الأفكار مما يساهم في تقدم العلوم المختلفة.

الدراسة الرابعة: مبخوتة أحمد وآخرون[2]

هدفت الدراسة لتحديد وإبراز دور مخابر البحث العلمي كمؤسسات لإنتاج المعرفة ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي والتحليلي وخلصت الدراسة لنتائج أهمها أن مخابر البحث العلمي أصبحت أحدى الآليات التي تسهم قس تحقيق أهداف السياسة لقطاع التعليم العالي نظراً لإسهامه في نشر الأبحاث والدراسات وتطوير مجتمع المعرفة، ووصت الدراسة بضرورة تطوير الكادر البشري وأعضاء هيئة التدريس لتحسين جودة مخرجاتها البحثية وكذلك اعتماد آليات واستراتيجيات من أجل تحسين العلمي للمخابر والتمويل المالي وتوفير الإمكانيات التقنية وإزالة النواقص التي من شأنها أن تسهم في تقاعس المخابر عن دورها.

1 – فيطس السعيد، **دور النشر العلمي في المجلات الوطنية والدولية وأثره على تطوير العرفة العلمية**، جامعة أبن خلدون، الجزائر مجلة الرستمية، المجلد 6، العدد1، 2052م.

2 / مبخوتة أحمد وآخرون، **مخابر البحث العلمي ودورها في تطوير الإنتاج العلمي والمعرفي**، جامعة تيسمسيلت، الجزائر ، مجلة المعيار المجلد 12، العدد1 ، ص 175.

الدراسة الخامسة: سعود بن موسى الصلاحي[1]

هدفت الدراسة للتعرف على أدوار عمادات البحث بالجامعات السعودية تجاه التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030م وقد تم استقراء الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه العمادات لتحقيق الأدوار المناطة بها وقد تم اختيار عينة قصدية بناء على تصنيف شنغهاي (ARWU) وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أن هناك تحديات تواجه عمادات البحث العلمي أثناء قيامها بأدوارها تتمثل في ضعف مؤامة سياسات البحث مع م متطلبات رؤية 2030م تضخم المحتوى الرقمي للعمادات وزيادة تنامي المسؤولية المجتمعية ، ووصت الدراسة بضرورة تأهيل رأس المال البشري ومحاولة تقديم مقترح لمؤامة خطط العمادات مع رؤية 2030م.

هيكل الدراسة:

تكونت هذه الدراسة من مقدمة وأربعة مباحث حيث اشتمل كل مبحث على عدة مطالب وهي على النحو التالي ، المقدمة اشتملت على مدخل ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، واهميتها، وأهدافها، وفروض الدراسة والمنهج، والعينة، والحدود، والمصطلحات، والدراسات السابقة، وهيكل الدراسة ، المبحث الأول تناول المعرفة وأنواعها ومجتمع المعرفة وخصائصه، ودور مؤسسات التعليم العالي في نشر وتعزيز المعرفة و الدور الحيوي العمادة في تعزيز مجتمع المعرفة والتحديات التي تواجهها وفي المبحث الثالث تناولت الدراسة عمادة البحث العلمي والنشر والتأليف والترجمة والنشر بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية النشأة والتطور

1 / سعود بن موسى الصلاحي، **أدوار عمادات البحث بالجامعات السعودية تجاه التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030م**، المؤتمر الثامن لمؤسسات المعلومات الآليات والتطلعات، العدد1، الرياض ،2017م.

والهيكل التنظيمي وفي المبحث الرابع تناولت الدراسة إجراءات الدراسة الميدانية وطريقة المعالجات الإحصائية واختبار الفروض ومناقشة النتائج واهم النتائج والتوصيات وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول

المعرفة ومجتمع المعرفة:

المطلب الأول: المعرفة مفاهيم أساسية:

1/ مفهوم المعرفة: المعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، للوصول إلى النتائج والقرار الصحيح، أو استخلاص مفاهيم جديدة أو ترسيخ مفاهيم سابقة، فالمعلومات هي وسيلة أو وعاء لاكتساب المعرفة ضمن عدة وسائل أخرى كالتخمين، والممارسة الفعلية، والملاحظة وغيرها. "والمعرفة ليست مرادفاً للمعلومات"، وعلى الرغم من صعوبة وضع حد فاصل بين المعرفة والمعلومات، فالاستيعاب الفكري عملية مطلوبة لكي تصنف المعلومات على أنها معرفة، فالمعرفة تتطلب الاعتقاد، والاعتقاد يتطلب درجة عالية من اليقين[1]. وبناء على ذلك فإن المعرفة، في أي حقل، ترتبط بالاستيعاب المتصل بالعمل الفكري (أو الجسماني) وهي مسألة مقدرة إدراكية، أما المعلومات فتأخذ شكل البيانات المهيكلة أو المنسقة، التي تظل خاملة حتى يستخدمها من

1 / ضياء الدين زاهر، مستقبل التعليم الجامعي العربي «رؤى تنموية»، مرجع سبق ذكره.

يملكون. المعرفة[1]. وهي الرابطة الأساسية التي تربط بين الأنشطة والمؤسسات والأفراد. ولقد تعددت التعريفات الخاصة بموضوع المعرفة ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

المعرفة: هي نتيجة معالجة البيانات التي تخرج بمعلومات، إذ تصبح معرفة بعد فهمها واستيعابها، وإن تكرار التطبيق في الممارسات يؤدي إلى الخبرة.

المعرفة: مجموعة من الخبرات والتجارب والمعلومات والبيانات والافتراضات التي تشكل الأصول الفكرية للأفراد العاملين، والفرق بين المعرفة والمعلومات هي أن المعلومات تشير إلى الحقائق المجردة عن الأحداث والظواهر أما المعرفة فهي الفهم والوعي المكتسب من خلال الملاحظة والتفسير والدراسة حيث يتم تحويل المعلومات إلى خبرة عملية توجه سلوك من يستقبلها. وهذا التعريف ينطوي على العناصر الآتية:

1/ **فهم العلاقات:** حيث يجب عدم الاقتصار على معرفتنا بالأشياء أو المادة عن هذه الأشياء، بل ينبغي فهم تلك العلاقة.

2/ **التنبؤ بالنتائج:** ويشير إلى قدرة الجامعة على تحديد بيئتها التنظيمية التي توجد فيها وتتعدد أشكال المعرفة التي تتعامل بها الجامعات التي تنتج من تفاعل عناصرها وتعاملها مع البيئة المحيطة بها،

3/ المعرفة الظاهرة: وهي المعرفة الشائعة بين الأفراد بدرجات مختلفة، ويتيسر التعامل معها وفق الترتيبات التنظيمية المعمول بها، ومن بين تلك المعرفة الأهداف والنظم واللوائح وقواعد

1 / ديفيد بول ودومينيك فوراي، **مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١، مارس ٢٠٠٢م.

اتخاذ القرارات والدراسات وقواعد البيانات وغيرها من أشكال معرفية يعتمد عليها أفراد وجماعات الجامعة في فهم ما يحيط بهم من ظروف، وخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول إن المعرفة: هي ذلك التفاعل الذي يتم بين كل من المعلومات والقيم والقوانين وأساليب العمل بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والتي تمثل في مجملها خبرات متراكمة يستطيع الفرد أو المنظمة امتلاكها وتستخدم في حل المشكلات واتخاذ القرارات.

2/ خصائص المعرفة:

- **قابلية المعرفة للتوليد:** فبعض المؤسسات لديها خصوبة ذهنية بواسطة الأفراد المتميزين التي تمتلكهم، فهؤلاء المتميزون قادرين على خلق وتوليد المعرفة واستدامته.
- **المعرفة يمكن أن تموت:** وكما تولد فأنها تموت أيضا، فبعض المعارف تموت بموت صاحبها الأخرى تموت بإحلال معارف جديدة محلها.
- **قابلة للامتلاك:** نظرا للقيمة الكبيرة للمعرفة، فإن اغلب المنظمات تحول معرفتها إلى براءات اختراع
- **المعرفة متجذرة في العقول:** ليس كل المعارف صريحة وظاهرة، بل هناك معارف ضمنية كامنة في أدمغة العمال.
- **إمكانية التخزين:** فيمكن للمنظمة إن تخزن معارفها في وثائق الأشرطة، الحاسوب.
- **قابلة للاستنساخ:** إن المعارف خاصة الموثقة يمكن أن تستنسخ ملايين المرات وبدون تكلفة مما يزيد من مخاطر تداولها مجانا.

3/ أهمية المعرفة:

- إن أهمية المعرفة تبرز في خلق بيئة تنافسية ودائمة التطور.
- تعتبر المعرفة مصدرا لا غنى عنه لضمان الجودة، وتحفيز حركة أنشطة الإبداع والابتكار.
- تساهم في تحول المنظمة إلى الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والذي يعرف باسم اقتصاد المعرفة.
- الاعتماد على الرأس مال البشري في تطور الاقتصاد
- تعد الركيزة الأساسية في بناء إستراتيجية إدارة المعرفة في المنظمات ونجاحها.
- عنصر مهم في تحويل المنظمات إلى منظمات متعلمة.

4/ أنواع المعرفة: هناك عدة توجهات لتقسيم أنواع المعرفة يمكن إيجازها في التالي:

أ/ تقسيم المعرفة على حسب أهميتها:

1. **المعرفة الجوهرية:** ويقصد بها تلك المعارف الأساسية لممارسة أي نشاط وهي الحد الأدنى من المهارات والخبرات المطلوب للقيام بأي عمل.

2. **المعرفة المتقدمة:** ويقصد بها تلك الخبرات والمعرفة والمهارات وكذا المعلومات المتخصصة في مجال عمل ما، حيث يمكن أن يسمى صاحبها متخصص في مجال نشاطه أو خبير.

3. **المعرفة الابتكارية:** ويعني بها تلك المعارف والمعلومات والخبرات والمهارات التي تكون قادرة أن تصنع الفارق والتميز بين الأشخاص أو المؤسسات وتكون مصدرا للابتكار والإبداع وكذا مصدرا للميزة التنافسية.

ب / تقسيم المعرفة حسب وجودها:

1. **المعرفة الصريحة:** ونقصد بها تلك المعارف الموثقة والمكتوبة والمحفوظة لدى المؤسسات في شكل كتب مقالات مجلات قواعد بيانات تصاميم أشكال بيانية ...الخ ويمكن نقلها بسهولة.

2. **المعرفة الضمنية:** وهي عكس المعرفة الصريحة غير مكتوبة وغير موثقة وتكون موجودة في عقول الأفراد على شكل خبرات ومهارات وأساليب فنية ولا يمكن نقلها بسهولة.

المطلب الثاني: مجتمع المعرفة:

1/ مفهوم مجتمع المعرفة: يعرف بأنه ذلك المجتمع الذي يعتمد على المعرفة في محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية بكل ما يتطلبه ذلك من عاملين في مجال المعرفة ومستخدمين لها.

2/ خصائص مجتمع المعرفة: يتميز مجتمع المعرفة عن المجتمعات الأخرى التي سبقته (المجتمع الزراعي، والمجتمع الصناعي) بمعدل ومدى توليد المعرفة واستخدامها[1] يمكن تلخيص خصائص مجتمع المعرفة فيما يلي:

1. الطابع الدولي: فالوسائط الإليكترونية التي تجري من خلالها الأنشطة لاسيما الإنترنت لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية وتساعد على الوصول إلى مستخدمي الإنترنت عبر العالم.

2. تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول: وساعد على ذلك اتفاقية لجات وتحرير التجارة العالمية.

3. الجزيئية والتكاملية: ففي الوقت الذي تتحول فيه الوسائط الجماهيرية إلى وسائط جزيئية وتقوم المؤسسات بتقديم إنتاج وخدمات لجمهور كبير ووفقاً لحاجة كل فرد.

4. غياب المستندات الورقية في المعاملات.

5. التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين: مع احتمال تعرض معلومات المتعاملين للإفشاء أو إساءة الاستخدام عند تقديمها.

1 / إدوارد شتاين مولر، الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١، مارس 2002م.

المطلب الثالث: المعرفة في مؤسسات التعليم الجامعي:

1/ دور الجامعات في تعزيز المعرفة:

تعتبر المعرفة ناتج نشاط وعمل العقل الإنساني، وتتمثل فيما يطلق عليه الآن رأس المال الفكري، وتشمل المعرفة مختلف منتجات الفكر الإنساني التي تتبلور فيها مخرجاته، وتساعد على فهم وتحليل الظواهر والمتغيرات المحيطة به، للسيطرة عليها وتحقيق أهدافه. ومن هنا يبرز دور الجامعات في انتاج المعرفة من خلال وظائفها إنتاجاً (البحث) وتوزيعاً (التدريس) وتوظيفاً (خدمة المجتمع). والمتأمل في تلك الوظائف الحيوية يجد أنها ترتبط بالتعليم الجامعي ووظائفه على وجه الخصوص، ومرتبطة بإنتاج المعرفة واستيعابها ونقلها، ومن هنا يشكل مجتمع المعرفة تحدياً كبيراً يتحتم أن تستجيب له الجامعة من أنشطتها المناطة بها عمادة البحث العلمي[1].

أ. **التدريس:** يعتبر التدريس الضلع الأول في عمل الجامعات، تلعب الجامعة دوراً محورياً في عملية التدريس والتعليم العالي سعياً منها في بناء شخصية الطالب وفكره ويمكن إبراز دور الجامعة في مجال التدريس في النقاط التالية:

1. نقل المعرفة وتحديثها من تقديم مناهج متطورة في مختلف التخصصات وربط التعليم بالبحث العلمي.
2. تطوير المهارات الفكرية والنقدية والمقارنة وصياغة الآراء المستقلة وحل المشكلات.

1 / مهري أمين دياب ونجوى يوسف جمال الدين، **الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والاستجابة**، مستقبل التعليم الجامعي العربي «رؤى تنموية»، مطبوعات المركز العربي للتعليم والتنمية، الجزء الأول، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2007م.

3. التأهيل لسوق العمل من خلال التعليم المهني والتطبيقي وتطوير المهارات الناعمة.
4. استخدام التكنولوجيا والابتكار التعليمي.
5. الغرس القيمي وبناء الشخصية من خلال تدريس الاخلاقيات المهنية وتوطيد سلوك المواطنة العالمية والانفتاح على الاخرين في عالم متنوع الثقافات.

ب. البحث العلمي وإنتاج المعرفة:

يعتبر البحث العلمي الضلع الثاني في عمل الجامعات حيث يأتي بعد عملية التعلم والتعليم من ثم خدمة المجتمع لذا أنشئت العديد من الجامعات مراكز بحثية وعمادات للبحث العلمي والنشر والتأليف والترجمة لاستفاء لرؤيتها ورسالتها في محيطها وخدمةً لأهدافها، ونتيجة تغيرت السياقات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وصناعة التكنولوجيا الحيوية، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال اتجهت الجامعات في سعيها لملكية المعرفة نحو تمويل تلك الأبحاث ومساندة البحث والتطوير من ميزانياتها. ولابد من التأكيد هنا على أن الاتجاه المتزايد نحو البحوث التطبيقية (أي إنتاج المعرفة التي تعين على الحياة) قد ساهم في إحداث تغيرات معرفية تتمثل في ضرورة تكامل لعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والبيئية وغيرها، مما أدي إلى تعزيز أسلوب البحث في فروع المعرفة المختلفة.

ج. **خدمة المجتمع:** تعتبر خدمة المجتمع الضلع الثالث في عمل الجامعات وتمثل دور الجامعات في تلبية احتياجات السوق ودعم ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال في جانب التنمية الاقتصادية وتأهيل الكوادر وكذلك تقديم الاستشارات والحلول العلمية والتعليم المستمر والتدريب وبناء القدرات وبرامج الرعاية الصحية والخدمات الطبية

والتوعية والتثقيف الصحي والنشر الثقافي والوعي المجتمعي وحفظ التراث والهوية والعمل الطوعي وبرامج المسؤولية المجتمعية.

المطلب الرابع: الدور الحيوي العمادة في تعزيز مجتمع المعرفة:

1. إدارة المجلات العلمية والنشر الأكاديمي.
2. إصدار المجلات المحكمة: توفير منصات موثوقة للباحثين لنشر دراساتهم بعد خضوعها لمراجعة دقيقة من قبل خبراء (Peer Review).
3. دعم النشر الدولي: تشجيع الباحثين على النشر في مجلات عالمية مرموقة (مثل Scopus وWeb of Science) لرفع تصنيف الجامعة وضمان وصول المعرفة للعالم.
4. الدعم المالي واللوجستي: نشر المعرفة يتطلب تمويل المشروعات البحثية: تقديم المنح المالية للأبحاث التي تعالج قضايا ملحة. مكافآت التميز وتحفيز الباحثين من خلال جوائز للنشر في المجلات ذات التأثير العالي (Impact Factor).
5. تنظيم الفعاليات العلمية: المعرفة لا تُنشر عبر الأوراق فقط، بل عبر الحوار والنقاش والمؤتمرات والندوات وتنظيم ملتقيات تجمع الخبراء لتبادل الأفكار ونتائج الأبحاث الجديدة، ورش العمل لتدريب الباحثين الجدد وطلاب الدراسات العليا على منهجيات البحث الحديثة وأدوات التحليل الإحصائي.
6. بناء الجسور بين البحث والمجتمع: يتمثل النجاح الحقيقي لنشر المعرفة في "تطبيقها". من خلال إنشاء الكراسي العلمية بالشراكات مع القطاع الخاص لدراسة مشكلات محددة وتقديم حلول علمية لها. وكذلك حماية الملكية الفكرية بمساعدة الباحثين في تسجيل براءات الاختراع، مما يحول المعرفة إلى منتجات اقتصادية.

7. الترجمة العلمية: نقل المعرفة من اللغات العالمية إلى العربية والعكس.
8. قواعد البيانات: تسهيل وصول الباحثين للمعلومات والمراجع.
9. المستودعات الرقمية: أرشفة الإنتاج العلمي للجامعة وإتاحته للجمهور (Open Access).
10. تشجيع التعاون البحثي المشترك مع هيئات البحث العلمي العالمية.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه تعزيز المعرفة في الجامعات:

يُعد تحول الجامعات إلى "مؤسسات صانعة لمجتمع المعرفة"، حيث لا يقتصر دورها على نقل المعرفة، بل يتعداه إلى إنتاجها، وتوطينها، واستثمارها اقتصاديًا واجتماعيًا، ومع ذلك، تواجه الجامعات (خاصة في العالم العربي) حزمة من التحديات والمعوقات الهيكلية والثقافية التي تحد من تحقيق هذا الهدف.

"تتفق العديد من الدراسات (مثل: تقرير المعرفة العربي، 2014)[1] و(دراسة البنك الدولي، 2002)[2] على أن التحديات الإدارية والتمويلية وثقافة مقاومة التغيير تُشكل العائق الأكبر أمام تحول الجامعات إلى بيئات منتجة للمعرفة..." يمكن تصنيف هذه التحديات والصعوبات إلى عدة محاور رئيسية:

1 / تقرير المعرفة العربي (2014)، الشباب وتوطين المعرفة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، حالة دولة الامارات العربية المتحدة.

2 / جيمس وولفنسون، الخطة الاستراتيجية الخمسية لبنك المعرفة (1996. 2001)، تقرير البنك الدولي عن إدارة المعرفة، 2002م.

1. التحديات الثقافية والتنظيمية (ثقافة المؤسسة):

أ/ مقاومة التغيير والبيروقراطية: سيادة الهياكل التنظيمية الهرمية والمركزية الشديدة، والتمسك بالآليات الإدارية التقليدية التي تقتل المبادرة الفردية والسرعة المطلوبة في مجتمع المعرفة.

ب / غياب ثقافة "تشارك المعرفة": في كثير من الأحيان، يُنظر إلى المعرفة داخل البيئة الأكاديمية على أنها مصدر للقوة الشخصية أو النفوذ، مما يؤدي إلى احتكار المعلومات بدلاً من مشاركتها وتبادلها بين الأقسام والكليات.

ت / ضعف نظم الحوافز والمكافآت: غياب الآليات الفعالة والمحفزة (ماديًا ومعنويًا) للمبدعين، والمبتكرين، ومن يسهمون في براءات الاختراع أو إنتاج المعرفة التطبيقية.

2. التحديات التعليمية والأكاديمية (التعليم والتدريس)[1]:

أ/ طرق التدريس التقليدية: استمرار الاعتماد على التلقين، والحفظ، واختبار الذاكرة، بدلاً من تنمية مهارات التفكير النقدي، والتحليل، وحل المشكلات، والتعلم الذاتي المستمر.

ب/ ضعف مرونة المناهج: بطء تحديث المناهج الدراسية لتواكب الانفجار المعرفي والتكنولوجي المتسارع، وصعوبة استحداث تخصصات بينية (Interdisciplinary) تدمج أكثر من علم لمواكبة متطلبات العصر.

ت / الفجوة مع سوق العمل: عدم مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات "اقتصاد المعرفة"، مما يؤدي إلى تخريج كفاءات لا تجد فرصة لتوظيف مهاراتها في بيئات إنتاجية.

1 / تقرير البنك الدولي حول التعليم العالي " بناء مجتمعات المعرفة: تحديات جديدة للتعليم العالي" ،2002م ، الأمانة العامة ، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية.

3. تحديات البحث العلمي والتطوير (إنتاج المعرفة):

أ/ محدودية التمويل: ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي والتطوير في الجامعات، والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي الشحيح مع غياب مساهمة القطاع الخاص.

ب / البحث من أجل الترقية لا التطوير: تحول البحث العلمي في كثير من الأحيان إلى مجرد أداة روتينية للحصول على الترقيات الأكاديمية (بحوث نظرية)، بدلاً من التركيز على البحوث التطبيقية التي تحل مشكلات المجتمع وتُنتج تكنولوجيا جديدة.

ت / ضعف منظومة براءات الاختراع وحاضنات الأعمال: غياب الآليات التي تحول الأفكار البحثية المبتكرة إلى منتجات وخدمات تجارية (تسويق المعرفة).

4. التحديات التقنية والبنية التحتية:

أ/ ضعف البنية التحتية الرقمية: تفاوت الجاهزية الرقمية بين الجامعات، ونقص البرمجيات المتقدمة، وأنظمة إدارة المعرفة، وقواعد البيانات الشاملة التي تسهل الوصول للمعلومة.

ب/ مواكبة التقنيات الحديثة: الصعوبة والبطء في دمج أدوات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات التعلم الذكي في صلب العملية التعليمية والإدارية.

5. التحديات البيئية والمجتمعية (العلاقة مع المحيط):

أ/ ضعف الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي: وجود فجوة بين ما يدور داخل أسوار الجامعة وبين المصانع والشركات والمؤسسات المجتمعية، مما يحرم الجامعة من التغذية الراجعة والتمويل ويحرم المجتمع من الابتكار.

ب / العائق اللغوي: بالنظر إلى أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم والابتكار التكنولوجي الأولى عالميًا، تواجه بعض الجامعات صعوبة في توطين المعرفة وترجمتها، أو ضعفاً في كفاءة الطلاب والباحثين في استيعاب المنتج المعرفي العالمي واسترجاعه.

المبحث الثالث: عمادة البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر بالجامعة:

1/ النشأة والتطور:

أنشئت عمادة البحث العلمي والتأليف والنشر بموجب القرار الإداري رقم (7) لسنة 2008م، والذي تم بموجبه تعيين عميد لعمادة البحث العلمي والتأليف والنشر، وهي شخصية علمية يشهد لها بالخبرة والتجربة والعطاء العلمي. وقد تم وضع الأسس والضوابط العامة للبحث العلمي والتأليف والنشر، وتوسعت في نشره حتى أصبحت قبلة للباحثين من مختلف البلاد العربية والإسلامية. كما أنها باتت تُسهم برفد الجامعة بموارد معتبرة من النقد الأجنبي الذي قد يسهم في تطوير آليات إنتاج ونشر البحث العلمي على نطاق واسع في العالم، بما يحقق رسالة الجامعة الخالدة.

الرؤية: تحقيق الريادة في مجال البحوث العلمية ذات الأصالة والابتكار في مجالات المعرفة، مع خدمة خاصة للتخصصات العلمية التي تقدمها الجامعة وتمنح لها الدرجات الجامعية وفوق الجامعية.

الرسالة: تطوير الملكات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، بوضع سياسات إنتاج البحوث العلمية بمستوى التميز العلمي في مراكز البحوث العالمية وتوفير بيئة بحثية تخدم الإبداع والتميز.

كما جاء في قرار السيد مدير جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالرقم [(24) / 2009م] تختص العمادة بالعمل على تطوير البحث العلمي الذي يحقق رسالة الجامعة وتطوير العملية التعليمية وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس ويعبر عن خصوصية الجامعة وتميزها العلمي وفي إطار تحقيق أهداف سياسة الجامعة فإن عمل عمادة البحث العلمي تتلخص في التالي:

أولاً: الأهداف:

1. وضع سياسات انتاج البحوث العلمية بمستوى التميز العلمي المطلوب في مراكز البحوث العلمية العالمية
2. نشر البحوث العلمية والمؤلفات العلمية والكتاب الجامعي وتحقيق التراث العلمي وإصدار المجلات العلمية المتخصصة المعتمدة في مراكز الاعتماد الدولية.
3. توفير الامكانات والوسائل وحوافز التشجيع التي تيسر إنتاج البحث العلمي الأصيل المتميز وتعزز الإبداع والابتكار.
4. تنسيق الجهود والتعاون والتكامل بين مراكز البحث العلمي في الجامعة في مجالات بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية وبحوث التخصصات كافة.
5. تشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي ودعم مشروعات البحوث المشتركة ومجموعات عمل البحث الجماعي.
6. تأسيس وتنظيم مشروعات [الكرسي العلمي المتخصص] بالتعاون مع الكليات المختصة في التخصصات التي تقدمها الجامعة والدراسات ذات الصلة برسالتها.

2/ مهام العمادة:

1. إعداد الخطة السنوية للبحث العلمي ومقترحات تمويل مشروعات البحوث العلمية وإدارة مشروعات الخطة ومتابعتها وتقويمها.
2. متابعة تنفيذ الخطة وتقويم أداء الباحثين بالمواصفات المعيارية للبحث العلمي.
3. تنفيذ ضوابط تقويم البحوث واعتمادها وتحقيق التراث وأسس النشر وفق القواعد المعتمدة من المجلس العلمي المختص، وفق نظم الجودة والاعتماد والتقويم.
4. تنظيم حلقات المدارسة العلمية والندوات والمؤتمرات المتخصصة.
5. تأسيس قواعد البيانات والمعلومات وسجل الباحثين وتحديثها وتيسير الافادة منها.
6. توفير وسائل تقانة المعلومات ونظم الاتصال وتطويرها وتمكين الباحثين من استخدامها، وتأهيلهم وإعادة بناء قدراتهم وفق تطورات تقانة البحوث المستجدة.
7. رعاية حقوق الجامعة والباحثين وفق نظم حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع.
8. تنمية علائق التعاون مع مؤسسات البحوث العلمية القومية والإقليمية والعالمية.

3/ اللوائح المنظمة:

تصدر عن المجالس المختصة اللوائح المنظمة للعمل في المجالات التالية:

1. لائحة أسس وضوابط تقويم وتحكيم البحوث العلمية.
2. لائحة الكتاب الجامعي والمنهجي.
3. لائحة الباحث المتميز
4. لائحة التفرغ البحثي لأعضاء هيئة التدريس (السنة السبتية).
5. قواعد ومواصفات التأليف والنشر للكتب.

6. نظام تأسيس الكرسي العلمي المتخصص.

4/ لجان عمادة البحث العلمي:

1. اللجنة العلمية للتأليف والترجمة والنشر.
2. لجنة الكتاب الجامعي.
3. لجنة جودة البحث العلمي والتقويم.
4. اللجنة الفنية للمجلات العلمية.
5. لجنة تنسيق المجلات المحكمة بالجامعة.
6. لجنة الملكية الفكرية وحقوق التأليف.
7. هيئة تحرير مجلة الجامعة.
8. لجنة إدارة المشروعات الممولة من وزارة التعليم العالي البحث العلمي.

5/ مجالس العمادة:

1. مجلس عمادة البحث العلمي برئاسة نائب مدير الجامعة.
2. يقوم عميد العمادة بتشكيل لجان مؤقتة وأخرى متفرعة من المجالس تشكلها قرارات المجالس حسب التكاليف العلمية ويترأس العميد اللجنة العلمية للتأليف والترجمة والنشر.

6/ المراكز البحثية:

يتبع للعمادة بعض المراكز البحثية بالجامعة من حيث الإشراف العام وعلى كل مركز مدير بدرجة رئيس قسم وهي:

1. مركز البحوث الفقهية والإفتاء. 2/ مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي.

7/ أقسام العمادة:

1/النشر العلمي/2 القسم الفني وتقانة البحوث 3/البرامج والتنسيق

المبحث الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية:

اولاً: طريقة عرض وتحليل البيانات

يتناول هذا المبحث إجراءات الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، ونوع العينة وإجاباتهم عن أسئلة الاستبانة، تحليل الفقرات لكل الأبعاد المرتبطة بمتغيرات الدراسة الرئيسة، والمتمثلة في (تعزيز مجتمع المعرفة) كمتغير تابع، كما تم حساب التكرارات المتوسطات الحسابية لمعرفة مستوى الموافقة والانحراف المعياري لكل متوسط لمعرفة مدى قوة أو تشتت إجابات أفراد العينة والنسب المئوية وترتيب الفقرات حسب قوتها.

1. صممت الاستبانة وفقاً مقياس ليكرت الخماسي لمقياس ليكرت الخماسي هو من أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث الاجتماعية والإدارية لقياس الاتجاهات مكونة من ست أبعاد أو عبارات ولكل بعد أو عبارة ست فقرات تغطي هذه البعد.
2. تم اختيار عينة قصدية من عمداء ورؤساء أقسام علية وموظفين في عمادة البحث العلمي ممن لديهم خبرة كبيرة، حيث تعتمد هذه الدراسة النوعية على العمق والسياق والمعنى، لا على الأرقام.
3. تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية الإحصائية لإجابات أفراد العينة ومن ثم تحديد أتجاه رأي أفراد العينة وترتيب العبارات حسب قوتها، بما يوفّر تصورًا واضحًا لواقع هذه المتغيرات ومدى توافرها في محل الدراسة.

4. تم استبعاد قيمة اختبار (**T. Test**) نسبة لصغر حجم العينة وأن الفروق في هذه الحالة لا تظهر إي دلالة.
5. تم تحديد خمس درجات لمستوى استجابة أفراد العينة تعكس مستوى موافقة المبحوثين على فقرات الاستبانة، بدءًا من درجة منخفض بشدة بما يساوي واحد درجة، وصولاً إلى درجة مرتفع بشدة بما يساوي خمس درجات.

جدول (4/1): يوضح مقياس ليكرت الخماسي

مقياس الإجابة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفضة جداً
غير موافق= 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفضة
محايد= 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسطة
موافق= 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفعة
موافق بشدة= 5	4.20 الى 5	84 % الى 100%	مرتفعة جداً

ويتميز هذا المقياس بقدرته على تحويل المواقف والاتجاهات الذاتية إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، مما يسهم في توفير تقديرات دقيقة لمستويات المتغيرات المبحوثة.

جدول (4/2) مقياس مستوى الدرجات على مقياس ليكرت الخماسي

مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً
5 إلى 4.2	**4.2 إلى 3.4**	**3.4إلي 2.6**	**2.6 إلى 1.8**	**1.8 إلى 1**

6. تم ابعاد الجداول الإحصائية من البحث حتى يتناسب عدد الاوراق مع ضوابط النشر والاكتفاء بجداول المعالجات الإحصائية.

ثانياً: تحليل الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة مهام الحيوية للعمادة وتعزيز مجتمع المعرفة.

الفرضية الجزئية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **دعم البحث العلمي** وتعزيز مجتمع المعرفة.

جدول (4/3) يوضح دعم البحث العلمي: توفير التمويل والمنح للباحثين لإجراء أبحاث علمية مبتكرة.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	تعمل عمادة البحث العلمي على نشر انتاج منسوبي الجامعة مجاناً.	5.00	0.000	%100	مرتفع جداً	الأولى
2	تمول العمادة بالتعاون مع بعض الجهات الخارجية البحوث العلمية.	3.50	1.378	%70	مرتفع	السادسة
3	تقدم العمادة حافز مادياً على كتابة المؤلفات الجامعية ضمن سياساتها.	4.50	1.224	%90	مرتفع جداً	الرابعة
4	تتبنى العمادة تمويل البحوث الموجهة نحو القضايا الاجتماعية.	4.17	0.730	%83	مرتفع	الخامسة
5	تنظم العمادة مسابقات للبحث	4.50	0.836	%90	مرتفع جداً	الثالثة

	العلمي المتميز.					
6	تساهم العمادة بتحكيم البحوث للمشاركات الخارجية.	4.66	0.589	%93	مرتفع جداً	الثانية
المجموع		4.39	0.794	%88	أوافق بشدة	

من الجدول رقم (4/3) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل فقرة ويبين المجموع آراء أفراد العينة حول فقرات العبارة وقد بلغ مجموع المتوسط (**4.39**) والانحراف المعياري (0.794) ونسبة بلغت (**88**%) مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (دعم البحث العلمي وتوفير التمويل والمنح للباحثين لإجراء أبحاث علمية مبتكرة) لدى عينة الدراسة جاء (مرتفع جداً) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات. وجاءت العبارة (**تعمل عمادة البحث العلمي على نشر انتاج منسوبي الجامعة مجاناً.**) في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع جداً) والعبارة (**تساهم العمادة بتحكيم البحوث للمشاركات الخارجية**) في المرتبة الثانية بمستوى (مرتفع جداً) والعبارة (**تنظم العمادة مسابقات للبحث العلمي المتميز**) في المرتبة الثالثة بمستوى (مرتفع جداً) والعبارة (**تقدم العمادة حافز مادياً على كتابة المؤلفات الجامعية ضمن سياساتها**) في المرتبة الرابعة بمستوى (مرتفع جداً) والعبارة (**تتبنى العمادة تمويل البحوث الموجهة نحو القضايا الاجتماعية**) في المرتبة الخامسة بمستوى (مرتفع) والعبارة (**تمول العمادة بالتعاون مع بعض الجهات الخارجية البحوث العلمية.**) في المرتبة السادسة بمستوى (مرتفع) ومن الجدول أعلاه أن متوسط المجموع الكلي لفقرات العبارة جاءت بدرجة (مرتفع جداً) وانحراف معياري يساوي (**0.794**) مما يدل توحد وقوة آراء أفراد العينة القصدية حول العبارة، وعند مقارنتها بدرجات المقياس يمكن القول بأن مستوى (دعم البحث العلمي وتوفير التمويل والمنح للباحثين لإجراء أبحاث علمية مبتكرة) جاء (مرتفع جداً) لكل فقرات العبارة. يعكس ارتفاع

المتوسط الحسابي لفقرة (دعم البحث العلمي) إدراك عينة البحث لأهمية تشجيع البحث العلمي المجاني والمدعوم من قبل الجامعة وهذا منصوص عليه ضمن إجراءات العمادة ويؤكد قسم التأليف والترجمة بأنه لا ينشر عدد من مجلة الجامعة التي تصدرها العمادة وألا نسبة البحوث المجانية لا تقل عن نصف البحوث المنشورة في العدد بل مزيد عن ذلك في بعض الاعداد. وهذا الاجراء منصوص عليه في كل العمادات الجامعات السودانية تقريباً دعماً للبحث وتشجيعاً للباحثين داخل الجامعة.

وأما الفقرة تتبنى العمادة تمويل البحوث الموجهة نحو القضايا الاجتماعية فعلا لقد نظمت عمادة البحث العلمي مؤتمر للوفق الإسلامي وكيفية إدارته واستثماره بما يخدم قضايا المجتمع، وفي مجال تنظم مسابقات للبحث العلمي المتميز. لقد نظمت العمادة دورتين في مسابقة البحث الباحث المتميز. وكذلك تساهم العمادة بتحكيم البحوث للمشاركات الخارجية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر الأبحاث وتعزيز مجتمع المعرفة

جدول (4/4) يوضح: نشر الابحاث: في مجلات علمية محكمة ومنصات مفتوحة ومؤتمرات دولية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	تعمل العمادة على سرعة انتقال المعرفة للمجتمع من خلال توفير الأبحاث العلمية في المنصات المفتوحة.	4.66	0.584	%93	مرتفع جداً	الأولى
2	تزود العمادة المجتمع بالمعرفة عبر المجلات العلمية المحكمة.	4.50	0.547	%90	مرتفع جداً	الثانية
3	تساعد العمادة من خلال التراكم المعرفي الناتج عن النشر العلمي على تقديم حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية.	3.66	1.060	%73	مرتفع	السادسة
4	تشجع العمادة الأبحاث ذات الأثر المجتمعي المباشر.	4.17	1.154	% 83	مرتفع	الثالثة
5	تقوم العمادة بنشر وتداول المعرفة من خلال تنظيم المؤتمرات وغيرها من الفعاليات.	3.83	1.340	%77	مرتفع	الخامسة
6	تملك العمادة مستودع رقمي خاص يسهل الوصول إلية من العالم.	4.00	1.549	%80	مرتفع	الرابعة
المجموع		4.14	1.039	%83	أوافق	

من الجدول رقم (4/4) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل فقرة ويبين المجموع آراء أفراد العينة حول فقرات العبارة

وقد بلغ مجموع المتوسط (4.14) والانحراف المعياري (1.039) ونسبة بلغت (83%) مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (**نشر الابحاث**) لدى عينة الدراسة جاء (كبير) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات. وجاءت العبارة (**تعمل العمادة على سرعة انتقال المعرفة للمجتمع من خلال توفير الأبحاث العلمية في المنصات المفتوحة.**) في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع والعبارة (**تزود العمادة المجتمع بالمعرفة عبر المجلات العلمية المحكمة.**) في المرتبة الثانية بمستوى (كبير جداً) والعبارة (**تشجع العمادة الأبحاث ذات الأثر المجتمعي المباشر**) في المرتبة الثالثة بمستوى (كبير) والعبارة (**تملك العمادة مستودع رقمي خاص يسهل الوصول إلية من العالم**) في المرتبة الرابعة بمستوى (كبير) والعبارة (**تقوم العمادة بنشر وتداول المعرفة من خلال تنظيم المؤتمرات وغيرها من الفعاليات**) في المرتبة الخامسة بمستوى (كبير) والعبارة (**تساعد العمادة من خلال التراكم المعرفي الناتج عن النشر العلمي على تقديم حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية.**) في المرتبة السادسة بمستوى (كبير) ومن الجدول أعلاه أن متوسط المجموع الكلي لفقرات (**نشر الابحاث**) جاءت بوسط حسابي بدرجة (4.14) وانحراف معياري يساوي (**1.039**) عند مقارنتها بدرجات المقياس يمكن القول بأن مستوى (**نشر الابحاث**) جاء (كبير) لكل فقرات العبارة. وبالرغم من ارتفاع مستوى متوسط المجموع الكلي لفقرات العبارة الأ أن الباحث يرى أن هناك تشتت في إجابات المبحوثين قد يعزو إلي تفاوت الدرجات العلمية أو سنوات الخبرة بين المبحوثين ، وعليه يمكن تأكيد العبارة (**تزود العمادة المجتمع بالمعرفة عبر المجلات العلمية المحكمة**) حيث أصدرت العمادة من أنشاءها 68 عدداً من مجلتها المحكمة التي تتناول مختلف الموضوعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والدراسات الإسلامية واللغات كما أنه تأكيد العبارة (**تعمل العمادة على سرعة انتقال المعرفة للمجتمع من خلال توفير الأبحاث العلمية في المنصات المفتوحة**) وذلك من خلال امتلاك العمادة منصة الكترونية

لنشر أنشطتها البحثية والبحوث المحكمة ، وكما **تملك العمادة مستودع رقمي خاص يسهل الوصول إلية من العالم عبر صفحتها في موقع الجامعة علي الانترنت .**

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بناء القدرات البحثية وتعزيز مجتمع المعرفة.

جدول (4/5) يوضح: بناء القدرات: هي عملية مستمرة تعمل على تطوير عقلية تحليلية ومهارات تقنية وأخلاقية للباحثين وتوفير برامج تدريبية لتحسين مهاراتهم البحثية وضمان جودة المخرجات المعرفية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	تساهم العمادة في جودة المخرجات المعرفية من خلال البرامج التدريبية والتي تضمن مهارات النقد والمراجعة الموضوعية عند قراءة البحوث.	3.83	1.482	%76	مرتفع	الأولي
2	تنفذ العمادة دورات تدريبية في مجال مهارات التحليل والنقد لتحسين المخرجات البحثية.	3.33	1.641	%67	مرتفع	الرابعة
3	تحرص العمادة على التنبيه على	3.66	1.524	%90	مرتفع جداً	الثالثة

	قواعد الاقتباس وتجنب الانتحال العلمي لتنمية سلوك واخلاقيات الباحثين ضمن ضوابط النشر.	2.85	1.479	%57	منخفض	الخامسة
4	تنفذ العمادة دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع محركات البحث المتقدم في الانترنت للوصول إلى أحداث الدراسات بفعالية.	3.66	0.851	%73	مرتفع	الثانية
5	تنفذ العمادة دورات تدريبية في تنمية مهارات الكتابة العلمية للباحثين وكيفية فهم الأفكار المعقدة وتبسيطها وتوضيحها.	2.50	0.948	%50	منخفض	السادسة
6	تعمل العمادة على رعاية رواد الاعمال وحاضنات الاعمال.					
المجموع		3.31	1.320	%67	أوافق	

من الجدول رقم (4/5) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل فقرة ويبين المجموع آراء أفراد العينة حول فقرات العبارة وقد بلغ مجموع المتوسط (**3.31**) والانحراف المعياري (1.320) ونسبة بلغت (67%) مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (بناء القدرات) لدى عينة الدراسة جاء (متوسط) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات. وجاءت العبارة (**تساهم العمادة في جودة المخرجات المعرفية من خلال البرامج التدريبية والتي تضمن مهارات النقد والمراجعة**

الموضوعية عند قراءة البحوث.) في المرتبة الأولى بمستوى (كبير) والعبارة **(تنفذ العمادة دورات تدريبية في تنمية مهارات الكتابة العلمية للباحثين وكيفية فهم الأفكار المعقدة وتبسيطها وتوضيحها.)** في المرتبة الثانية بمستوى (كبير) والعبارة **(تحرص العمادة على التنبيه على قواعد الاقتباس وتجنب الانتحال العلمي لتنمية سلوك واخلاقيات الباحثين ضمن ضوابط النشر)** في المرتبة الثالثة بمستوى (كبير) والعبارة **(تنفذ العمادة دورات تدريبية في مجال مهارات التحليل والنقد لتحسين المخرجات البحثية)** في المرتبة الرابعة بمستوى (متوسط) والعبارة **(تنفذ العمادة دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع محركات البحث المتقدم في الانترنت للوصول إلى أحداث الدراسات بفعالية)** في المرتبة الخامسة بمستوى (منخفض) والعبارة **(تعمل العمادة على رعاية رواد الاعمال وحاضنات الاعمال)** في المرتبة السادسة بمستوى (منخفض) ومن الجدول أعلاه أن متوسط المجموع الكلي لفقرات (بناء القدرات) جاءت بدرجة (متوسطة) وانحراف معياري يساوي (1.320) عند مقارنتها بدرجات المقياس يمكن القول بأن مستوى (بناء القدرات) جاء (متوسط) عن كل فقرات العبارة. ويلاحظ الباحث أن التباين في إجابات المبحوثين وخصوصاً في الفقرات (1، 2، 3، 6) يعود لعدم استقرار بعض العاملين بالعمادة وذلك لقلة الحوافز بها مقارنة مع بقية الكليات التعليمية وكذلك طول الفترات بين قيام الدورات التدريبية مما وقد يمكث الموظف فترة سنتين ولم تقم دورة تدريبية أما العبارة (تنفذ العمادة دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع محركات البحث المتقدم في الانترنت للوصول إلى أحداث الدراسات بفعالية) لا يوافق المبحوثين عليها حيث تم هذه الدورة بمشاركة مكتبة الميزاب الرقيمة لم يلتحق بها أي من المبحوثين لظروف الحرب.، كما المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة (تعمل العمادة على رعاية رواد الاعمال وحاضنات الاعمال) ويعزو الباحث لعدم وجود برامج لريادة الاعمال بالجامعة نسبة للدراسات النظرية بالجامعة.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشجيع التأليف وتعزيز مجتمع المعرفة

جدول (4/6) يوضح: تشجيع التأليف: دعم الكتاب والباحثين لتأليف كتب ومؤلفات علمية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	تقدم العمادة مكافأة مالية للمؤلفين بعد إجازة الكتاب من لجان التحكيم.	4.66	0.584	%93	مرتفع	الثانية
2	تقدم العمادة مكافأة مالية للمحكمين للكتب بغض النظر عند نتائج التحكيم.	3.33	1.579	%67	مرتفع	السادسة
3	تقوم العمادة بعملية التحكيم لضمان الرصانة العلمية.	4.83	0.453	%97	مرتفع جدً	الأولي
4	تجري العمادة عملية فحص لمعرفة أصالة البحوث ونسبة الاقتباس المسموح بها.	4.66	0.854	%93	مرتفع	الثالثة
5	يوجد ضمن هيئة التحرير مدققين لغويين وفنيين لتصميم للكتب.	4.32	1.266	%86	مرتفع جداً	الرابعة
6	توزع العمادة الكتب على الاخرين	3.50	0.707	%70	مرتفع	الخامسة

					لتعزيز انتشار اسم الباحث.	
أوافق		%84	0.840	4.22	المجموع	

من الجدول رقم (4/6) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل فقرة ويبين المجموع آراء أفراد العينة حول فقرات العبارة وقد بلغ مجموع المتوسط (4.22) والانحراف المعياري (0.840) ونسبة بلغت (84%) مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (تشجيع التأليف) لدى عينة الدراسة جاء بمستوى (كبير) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات. وجاءت العبارة (تقوم العمادة بعملية التحكيم لضمان الرصانة العلمية.) في المرتبة الأولى بمستوى (كبير جداً) والعبارة (تقدم العمادة مكافأة مالية للمحكمين للكتب بغض النظر عند نتائج التحكيم) في المرتبة الثانية بمستوى (كبير جداً) والعبارة (تجري العمادة عملية فحص لمعرفة أصالة البحوث ونسبة الاقتباس المسموح بها.) في المرتبة الثالثة بمستوى (كبير جداً) والعبارة (يوجد ضمن هيئة التحرير مدققين لغويين وفنيين لتصميم للكتب) في المرتبة الرابعة بمستوى (كبير جدا) والعبارة (توزع العمادة الكتب على الاخرين لتعزيز انتشار اسم الباحث.) في المرتبة الخامسة بمستوى (كبير) والعبارة (تقدم العمادة مكافأة مالية للمحكمين للكتب بغض النظر عند نتائج التحكيم) في المرتبة السادسة بمستوى (كبير) ومن الجدول أعلاه أن متوسط المجموع الكلي لفقرات (تشجيع التأليف) جاءت بدرجة (4.22) وانحراف معياري يساوي (0.840) عند مقارنتها بدرجات المقياس يمكن القول بأن مستوى (تشجيع التأليف) جاء (كبير) عن كل فقرات العبارة. وبتحليل البيانات من الجدول أن الانحراف المعياري (0.840) يدل على قوة أراء أفراد العينة حول فقرات العبارة يعزو الباحث لذلك لوجود إجراءات خاصة ضمن لائحة تأليف الكتاب سواء أكانت كتابًا منهجياً أو كتاباً مرجعياً أو كتاباً عاماً. حيث

تتضمن اللائحة نظام المكافأة للمؤلفين والمحكمين للكتب، كما تعتمد العمادة ضمن برامجها برنامج كشف الاقتباس للضمان إصالة المنتوج العلمي، كما تضم هيئة التحرير عدد أثنين من المدققين اللغويين لضمان سلامة البحوث لغوياً وأسلوبياً ونحوياً.

الفرضية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر الثقافة العلمية وتعزيز مجتمع المعرفة.

جدول (4/7) **نشر الثقافة العلمية: هي عملية تحويل الأبحاث العلمية إلى وعي ومجتمعي وسلوك ممارس بين أفراد المجتمع من خلال فعاليات ومؤتمرات.**

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	تنفذ العمادة برامج لتبسط العلوم لعامة الناس من أجل تقليل الفجوة المعرفية داخل المجتمع.	3.66	1.386	%73	مرتفع	الرابعة
2	تقدم عمادة البحث العلمي نشاطاً لتعزيز التفكير المنطقي والعلمي لدى أفراد المجتمع. من خلال وسائل الاعلام.	2.50	0.948	%50	منخفض	السادسة
3	تعمل العمادة على زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي وكيفية إنتاج المعلومات من خلال أنشطتها.	3.66	1.235	%73	مرتفع	الثالثة

4	تقوم العمادة بإجراءات تمنع انتشار المعلومات المضللة في المجتمع.	4.00	1.059	%80	مرتفع	الثانية
5	تكفل العمادة إجراءات تضمن أخلاقيات البحث العلمي السليمة.	4.50	0.547	%90	مرتفع جداً	الأولى
6	تنظم العمادة زيارات ميدانية لنشر الوعي بمخرجاتها البحثية في المجتمع.	2.83	1.728	%57	منخفض	الخامسة
المجموع		3.53	1.156	%71	أوافق	

من الجدول رقم (4/7) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل فقرة ويبين المجموع آراء أفراد العينة حول فقرات العبارة وقد بلغ متوسط المجموع الكلي المتوسط (3.53) ومتوسط الانحراف المعياري (1.156) ونسبة متوسطة بلغت (71%) مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (نشر الثقافة العلمية) لدى عينة الدراسة جاء بمستوي (مرتفع) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات. وجاءت العبارة (تكفل العمادة إجراءات تضمن أخلاقيات البحث العلمي السليمة.) في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع جداً) والعبارة (تقوم العمادة بإجراءات تمنع انتشار المعلومات المضللة في المجتمع.) في المرتبة الثانية بمستوى (مرتفع) والعبارة (تعمل العمادة على زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي وكيفية إنتاج المعلومات من خلال أنشطتها.) في المرتبة الثالثة بمستوى (مرتفع) والعبارة (تنفذ العمادة برامج لتبسط العلوم لعامة الناس من أجل تقليل الفجوة المعرفية داخل المجتمع) في المرتبة الرابعة بمستوى (مرتفع) والعبارة (تنظم العمادة زيارات ميدانية لنشر الوعي بمخرجاتها البحثية في المجتمع.) في المرتبة الخامسة بمستوى (منخفض) والعبارة (تقدم عمادة البحث العلمي نشاطاً لتعزيز التفكير المنطقي والعلمي لدى أفراد المجتمع. من خلال وسائل الاعلام.) في المرتبة السادسة بمستوى (منخفض) ومن

الجدول أعلاه أن متوسط المجموع الكلي لفقرات (3.53) جاءت بدرجة (متوسط) وانحراف معياري يساوي (1.156) عند مقارنتها بدرجات المقياس يمكن القول بأن مستوى (نشر الثقافة) جاء (متوسط) عن كل فقرات العبارة.

التحليل: باستثناء الفقرتين الرابعة والخامسة على التوالي (تقوم العمادة بإجراءات تمنع انتشار المعلومات المضللة في المجتمع) و (تكفل العمادة إجراءات تضمن أخلاقيات البحث العلمي السليمة). والفقرتين الأولى والثالثة جاءت بمتوسط حسابي واحد وانحرافي معياري كبير مما يظهر التشتت في آراء أفراد العينة المشاركة، ومن الملاحظ أن إجابات المشاركين جاءت على اعتبار ما هو المطلوب وليس ما هو الواقع، وأن الفقرتين الثانية والسادسة جاءت بدرجات منخفضة، يمكن القول بأن العبارة (نشر الثقافة العلمية) منخفضة وأن واقع الممارسة لفقرات العبارة منخفض جداً. وبعزو الباحث ذلك لضعف اهتمام العمادة بجانب الاعلام أو ممارسة أنشطة مع المجتمع مباشرة لقلة الكادر البشري وضعف نظام الحوافز.

الفرضية السادسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعاون الدولي وتعزيز مجتمع المعرفة.

جدول (4/8) يوضح: التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع مؤسسات علمية دولية لتبادل المعرفة والخبرات.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	**تتبنى العمادة استراتيجيات تدعم الشركات مع المؤسسات الدولية.**	**3.83**	**0.892**	**%77**	**مرتفع**	**الرابعة**
2	**تقيم العمادة علاقات تبادل للأبحاث والابتكارات مع جهات خارجية بغرض توطين المعرفة.**	**3.83**	**1.182**	**%77**	**مرتفع**	**الخامسة**
3	**تساهم العمادة في حماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن أبحاث تعاونية دولية.**	**2.83**	**1.728**	**%57**	**منخفض**	**السادسة**
4	**تحرص العمادة على المشاركة في المؤتمرات الخارجية بغرض امتلاك ثقافة علمية متنوعة.**	**4.50**	**0.836**	**%90**	**مرتفع جداً**	**الثانية**
5	**تحرص العمادة على التعاون في مجال النشر** مع منصات عالية.	**4.66**	**0.584**	**%93**	**مرتفع**	**الأولي**
6	**تحرص العمادة على عملية تبادل الخبرات والكفاءات مع الجهات الأخرى.**	**4.33**	**0.837**	**%87**	**مرتفع**	**الثالثة**
المجموع الكلي		**4.0**	**1.010**	**%80**	**أوافق**	

من الجدول رقم (4/8) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل فقرة ويبين المجموع الكلي لآراء أفراد العينة حول فقرات العبارة وقد بلغ مجموع المتوسط الحسابي (4.0) ومتوسط الانحراف المعياري (1.01) ومتوسط نسبة بلغت (80%) مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (**التعاون الدولي**) لدى عينة الدراسة جاء بمستوى (مرتفع) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات. وجاءت العبارة (**تحرص العمادة على التعاون في مجال النشر** مع منصات عالية) في المرتبة الأولى بمستوى (**مرتفع** جدا) والعبارة (**تحرص العمادة على المشاركة في المؤتمرات الخارجية بغرض امتلاك ثقافة علمية متنوعة**) في المرتبة الثانية بمستوى (**مرتفع** جداً) والعبارة (**تحرص العمادة على عملية تبادل الخبرات والكفاءات مع الجهات الأخرى.**) في المرتبة الثالثة بمستوى (**مرتفع** جداً) والعبارة (**تتبنى العمادة استراتيجيات تدعم الشركات مع المؤسسات الدولية.**) في المرتبة الرابعة بمستوى (**مرتفع**) والعبارة (**تقيم العمادة علاقات تبادل للأبحاث والابتكارات مع جهات خارجية بغرض توطين المعرفة**) في المرتبة الخامسة بمستوى (**مرتفع**) والعبارة (**تساهم العمادة في حماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن أبحاث تعاونية دولية.**) في المرتبة السادسة بمستوى (منخفض) ومن الجدول أعلاه أن متوسط المجموع الكلي لفقرات (4.0) جاءت بدرجة (**مرتفع**) وانحراف معياري يساوي (1.01) عند مقارنتها بدرجات المقياس يمكن القول بأن مستوى (**التعاون الدولي**) جاء (**مرتفع**) عن كل فقرات العبارة.

هنا يرى الباحث رغم قوى المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة ألا أن الانحراف المعياري يظهر تشتتاً في الآراء وهذا التشتت مرده أن العمادة تتبنى كل ما من شانه زيادة التعاون الدولي

ولكن ضعف إجراءات تفعيل هذا المنشط يجعل نتائجه غير مرئية وبالتأكيد أن لعمادة البحث العلمي عدد من الشركات مع بعض المراكز البحثية والمنصات الرقمية كمنصة دار المنظومة السعودية ، كما **تحرص العمادة على المشاركة في المؤتمرات** خارج الجامعة حيث شاركت بمحور اقتصادي كامل في المؤتمر الاقتصادي للممول من الحكومة في العام 2019م بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وغيرها من المشاركات في البحوث التي تولها وزارة التعليم العالي.

ثالثاً: مناقشة النتائج:

جدول (4/9) يوضح: أنشطة العمادة في تعزيز مجتمع المعرفة.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
1	دعم البحث العلمي.	4.39	0.794	%88	مرتفع جداً	الأولى
2	نشر الأبحاث.	4.14	1.039	%83	مرتفع	الثالثة
3	تشجيع التأليف.	4.22	0.840	%84	مرتفع جداً	الثانية
4	بناء القدرات.	3.31	1.320	%67	مرتفع	الخامسة
5	التعاون الدولي.	4.0	1.010	%80	مرتفع	الرابعة
6	نشر الثقافة العلمية.	3.53	1.156	%79	مرتفع	السادسة
المجموع		3.93	1.030	%71	مرتفع	

من الجدول رقم (4/9) أعلاه تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية واتجاهات العينة وترتيبها لكل بعد ويبين كذلك متوسط المجموع الكلي لآراء أفراد العينة حول أبعاد الدراسة ، وقد بلغ متوسط المجموع الكلي للمتوسطات (3.93) ومتوسط مجموع الانحراف المعياري (1.030) ومتوسط مجموع النسب بلغ (71%) وجاء بعد (دعم البحث العلمي) في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع جداً) وبعد (تشجيع التأليف) في المرتبة الثانية بمستوى (مرتفع جداً) و بعد (نشر الأبحاث) في المرتبة الثالثة بمستوى (مرتفع) وبعد (التعاون الدولي) في المرتبة الرابعة بمستوى (مرتفع) وبعد (بناء القدرات) في المرتبة الخامسة بمستوى (مرتفع) وبعد (نشر الثقافة العلمية) في المرتبة السادسة بمستوى (مرتفع).

مما يدل على أن مستوى المتغير التابع (تعزيز مجتمع المعرفة) لدى عينة الدراسة جاء بمستوى (مرتفع) حسب تصنيف مقياس ليكرت الخماسي للإجابات.

التحليل: يعكس ارتفاع المتوسط الحسابي لفقرة (3.93) إدراك عينة البحث لأهمية الدور الحيوي الذي تقوم به العمادة في سبيل نشر المعرفة وتعزيز مجتمعها كما أن الانحراف المعياري جاء بقوة متوسطة ليبين أن هناك ليس تشتتاً في آراء العينة حول أبعاد الدراسة كلل حيث أجمعت أراء المشاركون (أفراد العينة) على أن دور العمادة في دعم البحث العلمي ، ونشر الأبحاث ، وتشجيع التأليف ساهم في تراكم الرصيد المعرفي للعمادة، وأنها من خلال ممارستها لأدوارها الحيوية الأخرى كالتعاون الدولي (تنفيذ شراكة مع منصة دار المنظومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية لنشر البحوث) وبعض المحاولات المتواضعة في بعدي بناء القدرات البحثية ونشر الثقافة البحثية يمكن القول بأن العمادة أصبحت وسيطاً معرفياً يضمن تدفق المعلومات وتعريزها داخل مجتمع الجامعة وخارجها من خلال موقعها الرقمي (حيث بلغ عدد المجلات المنشورة (الالكترونياً وورقياً) 64 عدداً في متخلف مجالات العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والإسلامية واللغة تحتوي على أكثر من 800 بحث علمي محكّم.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات.

أ/ النتائج: ملخص بأبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

1. وجود علاقة طردية بين دعم النشر العلمي وزيادة الإنتاجية البحثية بما يسهم في مجتمع.
2. التأليف يسهم بشكل مباشر في سد الفجوة المعرفية في التخصصات النادرة.
3. النشر الرقمي هو الوسيلة الأسرع لتعزيز مجتمع المعرفة.
4. ضعف دور العمادة في عملية بناء القدرات البحثية للباحثين.
5. ضعف دور العمادة في نشر الثقافة البحثية.
6. محدودية التعامل مع منصات النشر وقواعد البيانات الدولية.
7. ضعف الاستحقاقات المالية بكافة أوجه الصرف بالعمادة.
8. ضعف البنية التحتية الرقمية.
9. ضعف المشاركة الإعلامية من قبل العمادة والأنشطة المجتمعية المباشرة.

ب/ التوصيات:

1. العمل على تبنى استراتيجيات تدعم الشركات مع المؤسسات الدولية.
2. ضرورة التحول الكامل نحو النشر الإلكتروني التفاعلي.
3. العمل على توفير البرمجيات الخاصة بقواعد الاقتباس وتجنب الانتحال العلمي.
4. زيادة الدعم المالي لمشاريع التأليف الجماعي بين التخصصات المختلفة والتعاون مع جهات آخري.
5. ضرورة زيادة التعامل مع منصات النشر وقواعد البيانات الدولية.
6. حرص العمادة على عملية تبادل الخبرات والكفاءات مع الجهات الأخرى.
7. ضرورة إعادة هيكلة وتوصيف الوظائف.
8. العمل على تصميم نظام حوافز فعّال.

9. ضرورة التوجه للإعلام وإبراز أنشطة العمادة من خلال برامج البود كاست أو المجلات المقروءة، وكذلك تفعيل الأنشطة المجتمعية المباشرة.

خامساً: المصادر والمراجع:

أ. والمراجع:

1. مهري أمين دياب ونجوى يوسف جمال الدين، **الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والاستجابة**، مستقبل التعليم الجامعي العربي «رؤى تنموية»، مطبوعات المركز العربي للتعليم والتنمية، الجزء الأول، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007م.
2. ضياء الدين زاهر، مستقبل التعليم الجامعي العربي «رؤى تنموية»، مطبوعات المركز العربي للتعليم والتنمية، الجزء الأول، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007م.
3. هشام كتوعة، نظم المعلومات الإدارية، جدة، 1422هـ.
4. آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي، ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة، 1993م.
5. ديفيد بول ودومينيك فوراي، **مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١، مارس ٢٠٠٢م.

ب. الرسائل العلمية والمجلات:

1. لطيفة عمر البرق، دور المركزية العلمية في إثراء المعرفة والبحث العلمي، دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرت، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 67.
2. نوال عبد العزيز هويمل، دور عمادة البحث العلمي في تنمية المهارات، دراسة تطبيقية على عينة من الطالبات، جامعة الملك السعودية، المملكة الربية السعودية، 2018م.
3. فيطس السعيد، دور النشر العلمي في المجلات الوطنية والدولية وأثره على تطوير العرفة العلمية، جامعة أبن خلدون، الجزائر مجلة الرستمية، المجلد 6، العدد1، 2052م.

4. مبخوتة أحمد وآخرون، مخابر البحث العلمي ودورها في تطوير الإنتاج العلمي والمعرفي، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، مجلة المعيار المجلد 12، العدد1.
5. سعود بن موسى الصلاحي، أدوار عمادات البحث بالجامعات السعودية تجاه التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030م، المؤتمر الثامن لمؤسسات المعلومات الآليات والتطلعات، العدد1، الرياض ،2017م.
6. إدوارد شتاين مولر، الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١، مارس 2002م.

ج. التقارير واللوائح:

1. تقرير المعرفة العربي (2014)، الشباب وتوطين المعرفة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، حالة دولة الامارات العربية المتحدة.
2. جيمس وولفنسون، الخطة الاستراتيجية الخمسية لبنك المعرفة (1996. 2001)، تقرير البنك الدولي عن إدارة المعرفة، 2002م.
3. تقرير البنك الدولي حول التعليم العالي " **بناء مجتمعات المعرفة: تحديات جديدة للتعليم العالي**" ،2002م، الأمانة العامة، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية.
4. اللوائح والأنظمة: "لائحة عمادة البحث العلمي" بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
5. التقارير السنوية: "التقرير السنوي لعمادة البحث العلمي" الإحصائيات الحقيقية لعدد الأبحاث والكتب المنشورة.